

ملاحة التشطي: تحسين حرية التنقل في شمال غرب سوريا

لقد قامت الزلازل المدمرة التي ضربت شمال غرب سوريا في شباط ٢٠٢٣ بإبراز انعدام قدرة المنظومة الإنسانية على مواجهة حالات الطوارئ في المناطق التي خرجت عن سيطرة النظام السوري لقرابة العشر سنوات. قد أصبحت حرية تنقل الأشخاص والبضائع عبر حدود النزاع تحدياً يومياً يعيق الأمل في السلام وإعادة الإعمار.



مقاتلو الجيش السوري الحر المدعومون من تركيا يفحصون بطاقات الهوية عند نقطة تفتيش بالقرب من بلدة عفرين، سوريا (أكتوبر 2022). الصورة: عمر حاج قدور / وكالة فرانس برس

التوصيات

للمؤقتة وحكومة الإنقاذ

- تشكيل شرطة مدنية واحدة غير تابعة لأية جماعات مسلحة في الشمال الغربي. يجب أن يتم ذلك بالتزامن مع تطوير نظام العدالة.
- تشكيل فرع موحد لشرطة المرور ضمن الشرطة المدنية في شمال غرب سوريا.
- نقل السيطرة على نقاط التفتيش الداخلية من الشرطة العسكرية إلى الشرطة المدنية.
- تدريب أفراد الشرطة عند نقاط التفتيش لتعزيز ممارسات أفضل ومحايطة. التأكد من وجود عضوين على الأقل من النساء على الأقل – للحد من مخاطر العزلة على فرق الأمن التي يهيمن عليها الذكور – في كل نقطة تفتيش للقيام بعمليات التفتيش الجسدية على النساء.

لتركيا كضامن للسلام السوري

- استخدام علاقتها مع كل من الحكومة المؤقتة وحكومة الإنقاذ للتشجيع على القيام بفصل واضح بين الشؤون العسكرية والمدنية وتعزيز الحكم الرشيد.
- تنظيم سعر الوقود الذي يدخل شمال غرب سوريا من تركيا.

للمجتمع الدولي والمانحين

- دعم تطوير شركة إقليمية للنقل العام في شمال غرب سوريا، يتم تنظيمها من خلال إنشاء مديريةية نقل مشتركة ومحايطة سياسياً.
- تنفيذ إصلاحات لشروط وعمليات إيصال المساعدات إلى شمال غرب سوريا. بحيث يجب أن تُعطى الأولوية لاعتماد استراتيجيات تعاونية ومبتكرة ومرنة للوصول إلى المحتاجين.

السياق

غياب سلطة موحدة للسيطرة على نقاط التفتيش عبر شمال غرب سوريا يَمنع اعتماد الممارسات المشتركة والقواعد السلوكية بهدف تنظيم الممارسات المطبقة عند نقاط التفتيش. تشرف قوات الأمن العام وقسم الأمن المسؤول عن نقاط التفتيش في إدلب بينما تتبع نقاط التفتيش الواقعة في شمال حلب للشرطة المدنية والعسكرية. لقد فشلت مبادرة الجيش السوري الحر لإنشاء شرطة مدنية لتنظيم جميع نقاط التفتيش رغم الدعم المالي من الحكومات الأمريكية والأوروبية في عام ٢٠١٤. نقاط التفتيش الخاصة الإضافية هي نقاط تفتيش عسكرية بحتة تنظم الوصول إلى المعسكرات والتكنات. ونتيجة لذلك، فإن القوات العسكرية بشكل عام لا تخضع للمساءلة؛ ولا يتم التحكم في ممارسة الرشوة ولا يتم المعاقبة على مرتكبيها.

لقد أصبحت هيئة تحرير الشام، وهي جماعة سلفية مسلحة تابعة لحكومة الإنقاذ، معروفة بممارساتها التمييزية ضد السكان المسافرين من محافظة حلب حيث يخضع السكان الذين نزحوا قسراً في جميع أنحاء شمال غرب سوريا للمزيد من عمليات التفتيش التمييزية بعد ما يسمى باتفاقيات المصالحة في المناطق التي يسيطر عليها النظام.

تعاني المنطقة من اشتباكات متكررة بين الفصائل المسلحة – كما يتضح من الهجوم العسكري الذي شنته هيئة تحرير الشام على عفرين في تشرين الأول ٢٠٢٢ – مما أدى إلى قطع الطرق، مما جعل الحركة مستحيلة.

ارتفاع تكلفة المواصلات وقلّة المواصلات العامة الملائمة للمدنيين. على سبيل المثال، آخر سيارة (سيارة أجرة خاصة) تغادر إدلب باتجاه أعزاز في الساعة الخامسة مساءً تقريباً.

يعد عدم وجود أنظمة مرور ودوريات المرور أحد الأسباب التي تبرر إقامة نقاط التفتيش (المتنقلة والثابتة) والسيطرة الممنوحة للقوات العسكرية. ومع ذلك، فإن هذه القوات العسكرية تفتقر إلى المعرفة لتنظيم تنقل الأشخاص والبضائع.

المجموعات المعرضة للخطر

المواطنون الذين تم تهريبهم و/أو تهجيرهم قسراً إلى الشمال الشرقي من مناطق سيطرة النظام معرضون لعملية عبور نقاط التفتيش. يحظر عليهم إبراز وثيقة هوية صادرة عن النظام السوري وإلا سيخاطرون بالحصول على تهمة الخيانة أو التهريب بشكل غير قانوني. وغالباً ما يخضعون لعمليات تفتيش أطول وأكثر استفزازاً من قبل جميع الجماعات المسلحة.

تواجه النساء تحديات خاصة في التنقل بحرية إلى مناطق إدلب بسبب سيطرة جماعة سلفية مسلحة. قد تشكل حركة المرأة بدون محرم مشكلة عند عبور نقاط التفتيش التي تسيطر عليها هيئة تحرير الشام. ومع ذلك، فقد تحسن وضع المرأة بشكل عام

أدت الحرب الأهلية السورية إلى تقسيم البلاد إلى عدة مناطق واقعة تحت السيطرة. أدت تجزئة السلطة والأراضي هذه إلى عزل المجتمعات السورية. وبعدها أصبحت الحرب وضعاً طبيعياً وتوقفت المفاوضات، أصبح التنقل أساساً لسد الانقسامات وتشجيع التفاعات، وبالتالي تعزيز أشكال السلام المحلي.

قد بات شمال غرب البلاد خارج سيطرة النظام السوري في سبتمبر ٢٠١٣ وحصل على استقلاله الفعلي تحت سيطرة حكومتي معارضة وجماعات مسلحة أخرى. يوجد حالياً أربع مناطق رئيسية للسيطرة تتعلق بعملية تنقل السكان المحليين. بينما تخضع إدلب لتأثير حكومة الإنقاذ، فإن المناطق الثلاث الأخرى تخضع نظرياً لسيطرة الحكومة السورية المؤقتة، ولكنها تدار فعلياً من قبل شبكة من المجالس المحلية التابعة لتركيا:

- تمتد منطقة درع الفرات على طول الحدود التركية بين جرابلس شرقاً وإعزاز غرباً ومارع جنوباً (الريف الشمالي والشمالي الشرقي لمدينة حلب).
- تشمل منطقة غصن الزيتون عفرين والمدن التابعة لها إدارياً (الريف الشمالي الغربي لمدينة حلب).
- تمتد منطقة نبع السلام على طول الحدود التركية بين رأس العين شرقاً وتل أبيض غرباً (شمال مدينة الرقة).
- منطقة إدلب وريفها

يبحث هذا الموجز في التحديات والاستراتيجيات التي يواجهها السوريون في التعامل مع التشظي في شمال غرب سوريا ويظهر أن تشظي الحكم والسلطة، والسلطة التي تتمتع بها تركيا، له عواقب وخيمة على الأمن والحقوق الإنسانية للسكان المحليين، فضلاً عن العمل الإنساني. وهذا يستدعي تغيير مطالب وتحركات المجتمعين الدولي والإنساني تجاه النظام السوري والدول الضامنة لعملية السلام في سوريا.

حرية تنقل الناس – التحديات

يواجه السوريون المقيمون في شمال غرب البلاد عدة تحديات في تنقلهم بين كل المناطق المذكورة سابقاً.

رغم أن التنقل داخل المدن وفي جميع المناطق يعتبر سهلاً نسبياً ومريحاً وخالياً من المخاطر (خلال النهار) من قبل السكان، إلا أنهم يتجنبون السفر إلى مدينة إدلب وريفها خوفاً من الاعتقالات من قبل هيئة تحرير الشام وفرض الضرائب العالية عند نقاط التفتيش. وقد وُصفت الحدود الواقعة بين المناطق التي تديرها حكومتا المعارضة بأنها "صارمة مثل حدود الدولة".

يشكل غياب إطار قانوني موحد لتنظيم تنقل الأشخاص والبضائع عبر شمال غرب سوريا، ولا سيما بين محافظتي إدلب وحلب، عقبة رئيسية أمام حرية تنقل السكان.

أن هذا التجنب الناتج عن انعدام حرية التنقل أقل شيوعاً في المناطق التي تقع تحت سيطرة النظام مثل محافظة درعا، إلا أنه يمنع السوريين من إعادة بناء النسيج الاجتماعي واستعادة الأماكن العامة.

حرية نقل المساعدات – التحديات

منذ أن أصبح شمال غرب سوريا تحت سيطرة عدد كبير من جماعات المعارضة المسلحة في عام 2013، شكلت المخاوف الأمنية أكبر عقبة أمام حرية نقل المساعدات. لا يقتصر الأمر على عدم وجود تنظيم لحماية المساعدات الإنسانية والعاملين فيها، بل غالباً ما يتم استهدافهم بحملات قصف يشنها النظام السوري والقوات الروسية، على الرغم من أن روسيا هي أحد الضامنين لعملية السلام.

يُشكل استخدام الملف الإنساني كورقة مساومة من قبل روسيا في مجلس الأمن الدولي بهدف تحقيق مكاسب سياسية لصالح النظام السوري تحدياً رئيسياً أمام نقل وتوزيع المساعدات في شمال غرب سوريا. يعتمد أكثر من أربعة ملايين مواطن على مساعدات الأمم المتحدة التي تعبر باب الهوى بين إدلب وتركيا.

أدى إغلاق معبر باب السلامة الحدودي عام 2020 وزيادة النازحين في شمال غرب سوريا إلى زيادة الضغط والارتباك في الأدوار والمسؤوليات بين الجهات العسكرية والمدنية. فعلى سبيل المثال، يتعين على الجماعات المسلحة في بعض الأحيان الاختيار بين توفير الأمن للسكان وتنسيق الأنشطة الإنسانية للاستجابة لحالات الطوارئ.

يتم السيطرة على معبر باب الهوى من قبل جماعة تحرير الشام المسلحة والمدرجة على أنها منظمة إرهابية في عدد من الدول الغربية. وهذا يجعل عمليات التفاوض بشأن نقل وتسليم المساعدات معقدة للغاية، كما يجعل توزيع المساعدات في جميع أنحاء الشمال الغربي تمييزياً وظالماً.

أدى الغزو الروسي لأوكرانيا إلى صراع أصبح الشغل الشاغل للمجتمع الدولي والمتبرعين والذي أدى إلى هبوط سوريا لأسفل قائمة حالات الطوارئ الإنسانية العالمية..

أثر وقت التسليم المطول على جودة المنتجات الغذائية وجعلها غير مناسبة للاستهلاك البشري (الديدان والحشرات).

حرية تنقل المساعدات – الاستراتيجيات

تعفي الجماعات المسلحة في شمال غرب سوريا جميع المساعدات الإنسانية الواردة من تركيا من الضرائب والرسوم الأخرى (الشحن والتنظيف) وكذلك يُسمح للعاملين في المجال

منذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لمحافظة إدلب المبرم بين روسيا وتركيا. تكون الحركة أكثر أماناً بشكل عام طالما أن المرأة مصحوبة برجل.

التجار والمزارعون، رغم سلامتهم أثناء التنقل من منطقة إلى أخرى، معرضون للخسائر المالية خاصة إذا نقلوا البضائع من/إلى إدلب. تخضع البضائع لضرائب عالية (100 دولار أمريكي لكل طن من البضائع بين إدلب وعفرين) وذلك يؤدي إلى تقليل إمكانيات التجارة المحلية في شمال غرب البلاد بشكل كبير.

حرية تنقل الناس – الاستراتيجيات

يؤكد السكان أن حرية التنقل قد تحسنت بشكل كبير منذ أواخر عام 2020 وأن السفر عبر شمال غرب سوريا أمر ممكن وأمن نسبياً في النهار رغم أنه قد يكون طويلاً ومملاً. تحسنت معاملة المسافرين عند نقاط التفتيش بشكل عام داخل كل منطقة.

يعد استئجار سيارة خاصة من أكثر وسائل السفر أماناً وسرعة في شمال غرب سوريا، حيث أنها لا تخضع لفحص مطول عند نقاط التفتيش العسكرية. يعرض عدد من مالكي السيارات خدمة نقل السكان من منطقة إلى أخرى مقابل رسوم. ومع ذلك، فهذه خدمة باهظة الثمن تجعل السكان معرضين للخسارة المالية، وخاصة الطلاب الذين يدرسون في الجامعات الموجودة في مدن مختلفة.

يتمتع العاملون في المجال الإنساني والمتطوعون في منظمات المجتمع المدني بحرية أكبر في التنقل، ولا سيما عندما يسافرون في مجموعات صغيرة. تبنّت الجماعات المسلحة في جميع أنحاء الشمال الغربي ممارسات هدفها تسهيل حركة المساعدات والعاملين للوصول إلى المحتاجين.

إن السوريين الذين يخشون عبور نقاط التفتيش يضطرون لطلب المساعدة من الأقارب أو الأصدقاء الذين تربطهم علاقات جيدة بالفصائل العسكرية عند نقاط التفتيش ويمكنهم تسهيل تنقل الأشخاص وحركة البضائع.

قدمت بعض المدن وسائل النقل العام لسكانها، مثل مدينة إدلب، حيث قامت هيئة تحرير الشام بإنشاء مؤسسة الزاجل وعرضتها أمام المستثمرين من القطاع الخاص. وأشاد السكان المحليون بالمبادرة وقد أكدوا أن وجود وسائل النقل العام يحلّ العديد من مشاكلهم اليومية ويحسن مستويات معيشتهم وعلاقاتهم الاجتماعية بشكل كبير. كما توجد هناك حافلة تسافر من إدلب إلى منطقة أعزاز في وقت النهار.

عندما لا يستطيع السوريون تحمّل تكاليف التنقل أو يخشون عبور نقاط التفتيش، فهم يتجنبون السفر بكل بساطة. في حين

الإنساني بعبور نقاط التفتيش بسهولة دون الخضوع لعمليات التفتيش المطولة.

إن تطور المجتمع المدني المحلي في الشمال الغربي، المدعوم من قبل شبكة من المنظمات المتمركزة عبر الحدود في تركيا، هو فرصة رئيسية لتبني الممارسات الجيدة لنقل المساعدات وتسليمها. أصبحت هذه المنظمات خبيرة في تقديم المساعدة في بيئات شديدة التعقيد والتعامل مع مصادر الصراع.

إن وجود شبكة من المجالس المحلية والخبرة المكتسبة في التعامل مع العواقب الإنسانية الناتجة عن النزاع وحالات الطوارئ في سوريا (مثل جائحة كوفيد-19) هي فرصة لتحديد ومعرفة السكان الأكثر احتياجاً وتوزيع المساعدات عليهم.

افتتاح فروع للبريد الحكومي التركي في عفرين وإعزاز والباب. يقوم هذا البريد بتسهيل وصول المساعدات إلى شمال غرب سوريا الذي يفتقد نظاماً مصرفياً، ويقوم بتسهيل وصول شحنات البضائع بين تركيا وسوريا كذلك. ومع ذلك، فإن وقت التسليم طويل (20 يوماً بين منطقتي اسطنبول وغصن الزيتون). كما أن أحد الشروط المفروضة على المنظمات (الإنسانية والتنمية) هو تحويل رواتب الموظفين السوريين من الدولار الأمريكي إلى الليرة التركية، والذي يؤدي إلى خسارة كبيرة في قيمة الرواتب.

حول البحث

أكثر من عقد من الصراع العنيف ترك ندوباً عميقة على المشهد الاجتماعي والسياسي والجغرافي السوري. البلاد مجزأة إلى أربعة كيانات إدارية وإقليمية، والمجتمعات مقسمة حسب خطوط الصراع. سلط تقريران متوازيان (٢٠٢١، ٢٠٢٢) الضوء على التحديات والفرص أمام سلسلة من الجهات الفاعلة المحلية، ولا سيما المجتمع المدني المحلي، للتخفيف من جائحة كوفيد-١٩ في إطار صراع مجزأ.

ومع ذلك، فإن التحديات العالمية – مثل أزمة اللاجئين السوريين، والتهديد الذي تشكله الجماعات المتطرفة عبر الوطنية، ومؤخراً جائحة كوفيد-١٩ – لا تتوقف عند الحدود. لا تعمل "الشظايا" المحددة في عزلة تامة وهي في الواقع مرتبطة ببعضها البعض عندما يتعلق الأمر بتداول البضائع، ومنذ مارس 2020، مراقبة جائحة كوفيد-19 والاستجابة لها. وينطبق الشيء نفسه على العلاقات بين سوريا وجيرانها على الرغم من خصخصة وتسييس الحدود الخارجية.

يهدف البحث إلى معالجة هذه المشكلة من خلال تسليط الضوء على عملية التشرذم التفاعلية والمتطورة باستمرار، والنظر في ديناميكيات "إعادة الحدود" (فيجنال، ٢٠١٧: ٨٢٦) أثناء وبعد جائحة كوفيد-١٩. بالإضافة إلى استكشاف ما إذا كان المجتمع الإنساني يمكنه المساهمة في إنشاء "طرق سلام" عبر خطوط الصراع والحدود وكيف يمكن ذلك، يرسم هذا التقرير أيضاً خرائط لشبكة المسؤولية والثقة في عملية التنسيق الإنساني، وتأثير هذه الممارسات على مختلف الجهات الفاعلة في الحوكمة.

أسئلة البحث

- كيف تشكل المساعدات طرق التنقل عبر الكيانات الحاكمة، الأراضي، والسكان في سوريا وبين سوريا وجيرانها؟
- ما هي التحديات والاستراتيجيات للناس داخل سوريا، وكيف يؤثر التشرذم على حقوقهم الإنسانية؟
- كيف يمكن للمجتمع الإنساني الدولي العمل محلياً مع مؤسسات الحكم بحكم الأمر الواقع، الجماعات المسلحة والمجتمع المدني المحلي عندما يكون هناك عدم وجود دولة مركزية تمتلك شرعية؟
- كيف يؤثر عبور المساعدات الإنسانية في سوريا على الشرعية السياسية والسلطة العامة للجهات الفاعلة في الحكم الوطني؟

المنهجية

تم جمع البيانات الواردة في هذا الموجز بين سبتمبر ٢٠٢٢ ومارس ٢٠٢٣ في سوريا – في محافظات شمال حلب وإدلب ودرعا – وفي البلدان المجاورة، ولا سيما العراق والأردن وتركيا. أجرى الباحثون ٨٤ مقابلة مع أعضاء المجتمع المدني الدوليين والمحليين، وأصحاب المصلحة في الحوكمة، والعاملين في المجال الصحي، والأفراد العسكريين. تم إجراء جميع المقابلات شخصياً من قبل مؤلفي الموجز وكذلك من قبل مساعدي الأبحاث الذين لديهم وصول رئيسي إلى بعض أصحاب المصلحة داخل سوريا. حاول الباحثون تقديم عينة تمثيلية من عامة السكان السوريين ضمن اختصاصاتهم، وضمان الإدماج التمثيلي للآراء السياسية (أي داعمين النظام السوري وحكومات المعارضة) والجنس (الذكور: ٦٩.٦٥٪ – الإناث: ٣٠.٣٥٪).

عن المؤلفين

تم إعداد هذا الموجز من قبل جوليان بوجوان، الباحثة الرئيسية في البحث-بالتعاون مع باحثين مستقلين داخل سوريا وخارجها، بما في ذلك (حسب الترتيب الأبجدي) مهند الريش، عبد الله الحافي، إياس غري، أيهم عودات.

الشكر والتقدير

هذا البحث مدعوم من قبل منصة أدلة السلام وحل النزاعات (PeaceRep)، بتمويل من المعونة البريطانية من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) لصالح البلدان النامية. المعلومات والآراء الواردة في هذا النشر تخص المؤلفين. لا شيء هنا يشكل آراء (FCDO). في حال أي استخدام لهذا العمل، يجب إقرار المؤلفين ومنصة أدلة السلام وحل النزاعات.

(PeaceRep) هو شريك ل (Covid Collective). بدعم من وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO) وبالتنسيق مع معهد دراسات التنمية، (Covid Collective) يجمع خبرات منظمات الشركاء العالميين لتقديم أبحاث سريعة في العلوم الاجتماعية لإثراء عملية صنع القرار بشأن تحديات التنمية المتعلقة بكوفيد-19.

ننقدم بالشكر للشركاء السوريين الذين وافقوا على مشاركة المعلومات ذات الصلة بالبحث مع رغبتهم في عدم الاستشهاد بها مباشرة.

حول (PeaceRep)

(PeaceRep) هو اتحاد بحثي مقره جامعة إدنبرة. يحنّ بحثنا على إعادة التفكير في عمليات السلام والانتقال في ضوء متغيرات الصراع، ومتطلبات التضمين المتغيرة، والتغيرات في أنماط التدخل العالمي في عمليات إدارة الصراع والسلام/المصالحة/الانتقال.

يشمل أعضاء التحالف منظمة موارد المصالحة، مركز الثقة والسلام والعلاقات الاجتماعية (جامعة كوفنتري)، الديالكتيك، كلية القانون-إدنبرة، مجموعة أبحاث الصراع والتربية في كلية لندن للاقتصاد، مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية IDEAS، مركز مدرسة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية للشرق الأوسط، جامعة كوينز بلفاست، جامعة سانت أندروز، جامعة جلاسكو، جامعة ستيرلنغ، مؤسسة السلام العالمي في جامعة تافتس. يتم تمويل PeaceRep من قبل وزارة الخارجية والتنمية البريطانية (FCDO)، المملكة المتحدة.

لمزيد من الأسئلة حول موجز السياسة، يرجى الاتصال بـ Juline Beaujouan على:

J.Beaujouan-Marliere@ed.ac.uk

PeaceRep: منصة أدلة السلام وحل النزاعات

PeaceRep.org | peacerep@ed.ac.uk | Twitter @Peace_Rep_

كلية الحقوق، جامعة إدنبرة، الكلية القديمة، ساوث بريدج، EH8 9YL

© 2023